

مواجهة نقص السيولة لا تكون برفع الدعم فقط: ما الذي يمنع الدولة من استيراد المواد الأساسية؟

إيلي الفرزلي

بخفة متناهية تتعامل الحكومة ومصرف لبنان مع قضية دعم المواد الأساسية. هل يرفع الدعم أو يخفّض، سؤال لا إجابة له بعد. ليس على الناس سوى انتظار قدرها. وبين الحكومة المستسلمة لمصرف لبنان والمصرف الذي يقدم أرقاماً لا يمكن الوثوق بها، تضع المسؤولية. وإذا كان المصرف يعلن أن الاحتياطي يكاد ينفد، فمن قال إن الحل يكون برفع الدعم. ما الذي يمنع الدولة من استيراد المواد الأساسية وإلغاء هوامش الأرباح التي يستفيد منها المستوردون وتصل إلى ٣٥ في المئة؟ النقاش في خفض الدعم لا يزال عاماً، لكن تداعياته بدأت بالظهور حتى قبل البدء بالتنفيذ. بحسب المعلومات، فإنه لا جديد في الخطوات التي تلت اجتماعي القصر الجمهوري والسراي الحكومي. في الحالتين تم التسليم بقدر تخفيض الدعم. أثق على دراسة هذا التخفيض مع الوزارات المعنية، إلى جانب الاتفاق على إطلاق بطاقة تموينية. تلك، ليس واضحاً إلى من توجه، هل إلى اللبنانيين جميعاً، ويكون بالتالي الهدف منها حرمان الفلسطينيين والسوريين حصراً من الاستفادة من الدعم، أم تكون موجّهة إلى الفئات المحتاجة والتي لا يمكن تحديدها من دون وجود قاعدة بيانات ومعايير واضحة لتوزيع الأُسْر؟ على الأقل تؤكد مصادر وزارة الشؤون الاجتماعية أن أحداً لم يطلب منها أي إحصاء أو دراسة. طموحها الأقصى هو تعديل لائحة الأُسْر الأكثر فقراً، والتي تضم حالياً أقل من ٣٠ ألف أسرة، فيما التقديرات تشير إلى أن عدد هذه الأُسْر وصل إلى ٢٠٠ ألف.

إذا كانت صعوبات عديدة تحول دون اعتماد بطاقة الدعم، على ما تؤكد مصادر حكومية، فكيف يعقل أن يكون الجميع قد سلّم بعدم قدرة المصرف المركزي على الاستمرار في وتيرة الدعم نفسها؟ هل فعلاً لا بديل من تخفيف الدعم، ثم إلغائه؟ وهل يُدرك من يتخذ قراراً كهذا أي تبعات ستنتج عنه؟ أكثر من اقتصادي يجزم بأن الانفجار الاجتماعي سيكون النتيجة البديهية. ارتفاع أسعار الخضار أنزل الناس إلى الشارع أول من أمس، فكيف سيكون الوضع إذا ارتفع سعر البنزين إلى ٧٠ ألف ليرة أو سعر الدواء خمسة أضعاف؟

المشكلة الأساس تتعلق بأرقام مصرف لبنان. التجربة تشير إلى أن هذه الأرقام لم تكن يوماً موثوقة. يكفي أنه حين طلبت رئاسة الحكومة في بداية العام معلومات عن موجودات المصرف، كانت النتيجة أن سلّم سلامة رئيسي الجمهورية والحكومة ورتين مکتوبتين بخط اليد ومن دون توقيع، مدوّن فيهما ما لمصرف لبنان من أموال وما عليه، ليخلص إلى أن مستوى السيولة في ١٥ شباط ٢٠٢٠ كان ٢١,٧٧٦ مليار دولار. للتذكير، فإن هذه الورقة قدمت حينها لتبرير عدم الحاجة إلى التخلف عن دفع سندات اليوروبونديز، ولم يشر فيها إلى أن الاحتياطي الإلزامي غير قابل للتصرف به، وهو الأمر الذي تتمسك به رئاسة الوزراء. على مرّ الأشهر التي تلت، كان دياب يسأل سلامة: «هل نستطيع صرف كل شيء في الاحتياطي؟»، وكان الأخير يجيب بالتأكيد. في ٣٠ تموز، في آخر اجتماع مالي عُقد في السراي، تغيّر الأمر. حينها كانت المرة الأولى التي يسمع فيها المجتمعون أنه لا يمكن استعمال كل الأموال المتوقّرة. وحتى عندما واجه دياب سلامة بأنه سبق أن أعلمه بأنه يمكن صرف الأموال «حتى آخر قرش» من المبلغ الموجود في الاحتياطي، كان الجواب هنالك ١٧,٥ مليار دولار لا يمكنني أن استعملها هي الاحتياطي الإلزامي للمصارف. في ٢٠ آب، حوّل سلامة تحذيره الشفهي إلى تحذير مكتوب موجّه إلى الحكومة. جاء في تحذيره أن الاحتياطي القابل للاستخدام يكفي لثلاثة أشهر (ملياراً دولار) وأن على الحكومة أن تتصرف. مرّ نصف المدة، من دون أن يتغيّر شيء. واعتماداً على ما قاله سلامة، يتبقّى شهر ونصف شهر لتقع الكارثة التي حدّر منها. شهر ونصف وينفد الاحتياطي، ويتوقف الدعم. لم يخرج أي من المسؤولين، إن كان في الحكومة أو في مصرف لبنان، ليعلن حقيقة الوضع. لكن أمس تحديداً أعلن سلامة نفسه أن «رفع الدعم الشامل عن الضروريات فيه الكثير من المغالطات، ومصرف لبنان سيستمر في القيام بواجباته من ضمن الامكانات». ماذا يعني هذا التصريح؟ ألا يدري سلامة أنه كان أول من تحدث عن رفع الدعم؟ ثم إذا كان ما يقوله عن المغالطات صحيح، فلماذا يصرّ على الغموض؟ لماذا لا يعلن على الملأ الحقيقة التي يعرفها، بما يؤدي إلى إراحة الأسواق والناس؟ هل سيرفع الدعم أم لا؟ وإن كان الهدف هو ترشيد الدعم، من خلال تقليص لائحة السلع المدعومة، فمتى تعلن هذه اللائحة؟ وقبل ذلك، ألا يجب مصارحة الناس بحقيقة الوضع النقدي، ما يملكه مصرف لبنان وما يدفعه على الدعم؟ إلى اليوم، لا يمكن الركون إلى مصداقية الأرقام المقدمة. السيولة في أيلول، بحسب مصرف لبنان، تبلغ ٣٠,٥ ألف مليار ليرة، أي ما يعادل ٢٠,٣ مليار دولار، ومع إضافة اكتتاباته بالأسهم الأجنبية المقدرة بـ ٧٠٠ مليون دولار، يكون مجموع السيولة لديه يقارب ٢١ مليار دولار. لكن بحسب محضر اجتماعه بجمعية المصارف، الذي أشار فيه إلى أن قروضه للمصارف انخفضت من ٨ إلى ٦ مليارات دولار، فهل هذا يعني أن السيولة لديه انخفضت عمّا سبق أن صرّح به؟ وبالتالي، ما هو وضع هذه السيولة حالياً؟ هل يمتلك المصرف المركزي ١٩,٥ مليار دولار أم ١٥ ملياراً؟ وقبل ذلك لا بد، بحسب وزير سابق، من معرفة حجم الدعم منذ بداية العام إلى اليوم؟ السؤال يهدف إلى تبيان أسباب النقص في الموجودات الخارجية لمصرف لبنان، إذ لا يعقل أن يكون الدعم قد أسهم في تخفيض السيولة ١١ مليار دولار خلال تسعة أشهر (كان المصرف يملك ٢٦ مليار دولار في بداية العام)، فيما كل التقديرات تشير إلى أن هذا الدعم لا يمكن أن يكون قد تخطى مجموعه ٣ مليارات دولار، علماً بأنه حتى لو اعتمد الرقم الذي تردده مصادر مصرف لبنان، أي ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليون دولار، فإن الحد الأقصى للدعم يكون ٦ مليارات دولار، فأين ذهب المبلغ المتبقي، والذي يراوح ما بين ٥ و ٨ مليارات دولار؟ هل صحيح أن المصرف المركزي يُقرض المصارف بالدولار الأميركي ويستردّ ديونه بـ«الدولار اللبناني»؟

الحكومة لا تثق بأرقام مصرف لبنان لكنها تسلمه إدارة الدعم!

الثابت أن الحكومة نفسها، بحسب مصادرها، لا تثق بالأرقام الصادرة عن مصرف لبنان، لكن مع ذلك فهي تترك القرار له، وتسير كما يشاء، إن كان في مسألة الاحتياطي أو في مسألة «ترشيد الدعم». لكن السؤال الأهم، على ما يقول مصدر معني: هل إدارة الدعم الاجتماعي من خلال دعم أسعار بعض السلع هو وظيفة مصرف لبنان أم الحكومة؟ مصرف لبنان نفسه يعتبر أن قرار الدعم من عدمه هو قرار حكومي، وهو لذلك اكتفى بإبلاغ الحكومة أن الاحتياطي بدأ ينفد، طالباً منها تحمّل مسؤوليتها. ماذا فعلت الأخيرة سوى الهرولة باتجاه البدء بدراسة خيارات تخفيض الدعم؟ لكن هل هذه سياسة تتناسب مع الفترة الاستثنائية التي يمر بها البلد؟ وعلى سبيل المثال، ما الذي يمنعها من وضع اليد على السيولة بالدولار لتعرف كيف يمكنها أن تدير المرحلة المقبلة؟ وهل الدعم بالشكل الحالي هو الطريقة الأفضل للتعامل مع الواقع؟ ما الذي يمنع الحكومة من أن تتولى استيراد السلع الأساسية بشكل مباشر؟ عندها، وفي سبيل المحافظة على مستوى الأسعار، يمكنها أن تلغي هوامش الأرباح، بدلاً من استمرار شركات الاستيراد في تحقيق أرباح هائلة قد تصل إلى ٣٥ في المئة بالنسبة إلى بعض السلع. فتحكّم الدولة في الاستيراد يسمح لها بزيادة الأسعار بطريقة منطقية لا تؤدي إلى انهيار مجتمعي، وفي الوقت نفسه تؤدي إلى تخفيض فاتورة الاستيراد المنتفخة أصلاً. عندها سيكون منطقياً أكثر توجيه بطاقات الدعم باتجاه فئات محددة، كسائقي الأجرة على سبيل المثال، بدلاً من أن تشمل كل اللبنانيين أو حتى ٥٠٠ ألف أسرة كما تردّد بعد الاجتماع الأخير الذي عقد في السراي لمناقشة موضوع الدعم.